مجلة المالية و الأسواق
ISSN : 2392- 5124
eISSN : 2602-5191

المجلد 06 / العـدد: 01 (2019)،
ص : 127-145

انعكاسات تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على حجم التجارة العربية البينية "التطورات، المشاكل والحلول"

The implications of the application of the Greater Arab Free Trade Area on the volume of intra-Arab trade "developments, problems and solutions"

حساني عمر [1]*

[1] جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم (الجزائر) omar.hassani.etu@univ-mosta.dz

تاريخ الاستلام: تاريخ القبول: تاريخ النشر:
2018-11-27 2019-10-13 2019-12-25

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة المستوى الذي وصل إليه التبادل التجاري العربي البيني بعد دخول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيز التنفيذ، وقد اعتمدنا استخدام المنهج الوصفي وذلك لتعريف بماهية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والمنهج التحليلي بالاعتماد على البيانات الإحصائية لتحليل التطور الحاصل في التجارة البينية العربية في إطار تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن التبادل التجاري العربي البيني ما زال ضعيفا ولا يرقى إلى المستوى المطلوب، وذلك بسبب جملة من المشاكل والعقبات التي تحول دون نمو وتطور التجارة العربية البينية والتي تم تحديدها في هذه الدراسة، مع تقديم الحلول اللازمة والتي تساهم في التقليل أو القضاء على هذه المشاكل والعقبات.

الكلمات المفتاحية: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، التجارة البينية العربية، التعريفة الجمركية، حجم التبادل.

Abstract

The objective of this study is to know the level of inter-Arab trade exchange after the entry into force of the Greater Arab Free Trade Area. We have adopted the descriptive approach to define the Greater Arab Free Trade Area and the analytical approach based on statistical data to analyze the development of Arab intra- In the framework of the implementation of the Greater Arab Free Trade Area, this study concluded that the Arab inter-Arab trade exchange is still weak and does not meet the required level due to a number of problems and obstacles that prevented the growth and development of trade Arab countries, which were identified in this study, with the provision of necessary solutions that contribute to reducing or eliminating these problems and obstacles.

Keywords: Greater Arab Free Trade Area, Inter-Arab Trade, Tariff, Exchange Volume.

* الباحث المرسل: حساني عمر الايميل: omar.hassani.etu@univ-mosta.dz

مقدمة

شهدت العقود الأخيرة ومنذ تسعينيات القرن الماضي على الخصوص، اندفاعا متناميا على صعيد تكوين تكتلات الاقتصادية الإقليمية، سواء في إطار ثنائي أو متعدد الأطراف، مع التوجه المتزايد نحو تشكيل تكتلات تجمع دولا ذات مستويات تنموية متفاوتة، بحيث أصبحت معظم هذه الدول تنتمي إلى تكتل إقليمي أو إلى عدة تكتلات في آن واحد.

وتعتبر مناطق التبادل الحر من أهم أشكال التكتلات الاقتصادية التي أخذت في التوسع خلال هذه الفترة، بحيث تلتزم مختلف الدول الأعضاء فيها بإلغاء رسومها الجمركية البينية على عدد من المنتجات أو على مختلف المنتجات حسب ما تتضمنه صيغة إنشاءها[1]، وتفيد الإحصاءات بأن مناطق التجارة الحرة والاتفاقيات التجارية الجزئية تستحوذ على 90 بالمائة من إجمالي الاتفاقيات التجارية والنسبة الباقية (10بالمئة) تتقاسمها مستويات أعلى للتكامل التجاري.

في هذا الصدد، ومن منطلق أن الانضمام إلى تكتل إقليمي أصبح أمرا حتميا للدول النامية، جاءت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ككيان عربي تجاري لمواجهة التطورات والمنافسة الدولية التي يفرضها النظام العالمي الجديد، وللحفاظ في الوقت نفسه على المصالح الاقتصادية العربية وتعزيزها بما يتناسب مع الكيان الاقتصادي التجاري الدولي المتعدد الأطراف[2].

بناءا على ما سبق فإن الإشكالية التي نسعى إلى بلورتها، يمكن حصرها في طرح السؤال التالي:

ما مدى مساهمة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في تعزيز التبادل التجاري بين الدول العربية ؟.

وفي محاولة الإجابة على الإشكالية المطروحة تستوقفنا الأسئلة التالية:

- ما مفهوم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وما هي أهدافها ؟

- فيما يتمثل البرنامج التنفيذي الخاص بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وما هي أهم القواعد المؤسسة له ؟

- ما هو واقع التبادل التجاري داخل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ؟

- فيما تكمن المعوقات التي تواجه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وما هي أهم الحلول المقترحة ؟

فرضيات الدراسة:

لأجل دراسة الإشكالية المطروحة اعتمدنا على الفرضيات التالية ووضعناها قيد الاختبار:

- ساهم تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في الرفع من مستوى التبادل التجاري العربي البيني.

- تطور التجارة العربية البينية مرهون بتقلبات أسعار النفط.

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من النقاط التالية:

- تعتبر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وسيلة لإعادة تفعيل العمل العربي المشترك الذي كان غائبا منذ سنوات.

- ميزان لمواكبة التطورات والتغيرات الإقليمية والاقتصادية العالمية والاستفادة من مزاياها.

- وسيلة لمواجهة الآثار السلبية للتكتلات الاقتصادية الأخرى والقدرة على منافستها.

الدراسات السابقة:

تمكنا من خلال هذا البحث من الاطلاع على عدة دراسات تمس جانبا من دراستنا، والتي نشير إليها فيما يلي:

- دراسة قام بها الباحث رياض الأشتر، خضر الأورفلي، تحت عنوان **التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**، مجلة جامعة البعث، العراق، المجلد 38، العدد 55، سنة 2016، حيث أظهرت نتائج الدراسة إلى أن نسبة التجارة العربية البينية متدنية ولم تتجاوز في أحسن الأحوال 11 % من إجمالي التجارة العربية، هذا من جهة ومن جهة أخرى يؤدي النفط الخام دورا مشوها لهياكل التجارة العربية البينية وإذا ما تم استبعاد قيمة صادرات النفط فإن قيمة الصادرات العربية البينية تتجاوز 22% من التجارة العربية الإجمالية بدون نفط.

- دراسة قام بها الباحث نواف أبو شمالة تحت عنوان **تقييم أداء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**، مجلة جسر التنمية الصادرة عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 130، أكتوبر 2016، حيث أظهرت نتائج الدراسة إلى إن الإخفاق العربي في الارتقاء بمستويات علاقاته التجارية البينية، والوصول بها للمستويات المرجوة أو المناظرة لها في دول وأقاليم العالم

المختلفة يرجع بشكل أساسي إلى اعتماد النشاط الاقتصادي (الإنتاجي والتصديري) في معظم الدول العربية على التخصص في إنتاج المواد الأولية أو المنتجات منخفضة القيمة المضافة، وهو الأمر الذي نتج عنه تشابه هياكل الإنتاج وكذلك هياكل المزايا واتجاه الاقتصاديات العربية نحو التنافس بدلا من الترابط ومن ثم ضعف تبادلها التجاري البيني.

- دراسة قام بها الباحثان محمود محمد الفواز، سرحان أحمد عبد اللطيف سليمان تحت عنوان **الموارد الاقتصادية الزراعية والإنتاج الزراعي والتجارة البينية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد 25، العدد 2، يونيو 2015، حيث توصل الباحثان إلى انخفاض عدد السلع التي يتم تداولها ضمن التجارة البينية الكلية بالمنطقة، وربما يرجع ذلك إلى تشابه معظم الهياكل الإنتاجية بالدول الأعضاء، فتماثل إنتاج السلع، يقلل من التبادل التجاري، ويفرض على الدول الأعضاء الاتجاه للخارج لسد احتياجاتها من السلع التي لم تتوفر داخليا بالمنطقة.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى إبراز ما يلي:

- التعرف على منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وأهم أهدافها.

- التعرف على البرنامج التنفيذي الخاص بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وما هي أهم القواعد والأسس التي يرتكز عليها.

- معرفة المستوى الذي وصل إليه التبادل التجاري العربي البيني بعد تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

- التعرف على الوضع الراهن للتبادل التجاري العربي البيني لدول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

- التعرف على الأهمية النسبية للتبادل التجاري العربي البيني بالنسبة للتجارة العربية الإجمالية في إطار تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

- التعرف على اتجاهات التجارة العربية البينية في إطار تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

- معرفة أهم المشاكل والعقبات التي تواجه تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والحلول المقترحة لمواجهة هذه العقبات.

المنهج المستخدم:

في محاولة الإجابة على الإشكالية المطروحة لهذه الورقة البحثية واختبار مدى صحة الفرضيات تم استخدام المنهج الوصفي وذلك للتعريف بماهية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والمنهج التحليلي بغرض تحليل الجداول والإحصاءات التجارية.

كما استندت الدراسة على ثلاثة محاور رئيسية تناولنا في كل منها ما يلي:

المحور الأول: الإطار النظري لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

المحور الثاني: واقع التبادل التجاري العربي البيني في ظل تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

المحور الثالث: العقبات التي تواجه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وأهم الحلول المقترحة لمواجهتها.

المحور الأول: الإطار النظري لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

أولا: نشأة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

تعتبر منطقة التجارة الحرة العربية مبادرة جديدة لجامعة الدول العربية تحاول من خلالها إحياء جهود التكامل الاقتصادي الإقليمي غير الناجحة، وتستهدف أساسيا تحرير التجارة العربية من القيود الجمركية والقيود الأخرى ذات الأثر المماثل[3].

في سنة 1996 جاءت الدعوة لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وذلك خلال القمة العربية المنعقدة في القاهرة، حيث تم الإعلان عن قيام وتأسيس منطقة التجارة الحرة العربية بقرار من المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية سنة 1997[4]، وذلك وفقا لبرنامج عمل وجدول زمني يتم الاتفاق عليهما، هذا البرنامج التنفيذي وجدوله الزمني يستند وفقا لأحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية سنة 1981، والقواعد العامة المنظمة للتجارة العالمية[5].

يتم دخول البرنامج التنفيذي حيز التنفيذ في 1 جانفي 1998 خلال فترة زمنية قدرها 10 سنوات، وذلك وفقا لمبدأ التحرير التدريجي للرسوم الجمركية والضرائب بنسبة 10 % سنويا لتصل إلى الصفر خلال عام 2007، غير انه جرى تقليص هذه الفترة الزمنية من سنة 2007 إلى سنة 2005 [6]، من أهم القواعد وأسس البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أن تعامل السلع العربية التي تدخل وفق هذا البرنامج معاملة السلع الوطنية، وان تكون هذه السلعة ذات المنشأ العربي[7].

ثالثا: أهداف منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

تهدف اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى تحقيق الأهداف التالية:

- توسيع الأسواق الوطنية أمام المنتجين المحليين والاستفادة من وفورات في الحجم، مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح المستهلكين، وبذلك فإنه مهما تعددت المنتجات واختلفت، فإنها ستجد أسواقا أوسع ومستهلكين أكثر، مما لو كانت عليه كل دولة على حدى.

- الوصول من خلال التبادل التجاري الحر، وحرية تنقل كل من السلع والأشخاص ورؤوس الأموال، وحرية ونزاهة المنافسة، إلى التخصيص وتقسيم العمل بين الدول الأعضاء، وكذا الاستعمال الأمثل للموارد الاقتصادية، وتحقيق اكبر كفاية اقتصادية ممكنة، وأحسن رفاهية للسكان[8].

- تقليل اعتماد الدول العربية على العالم الغربي وتقليص حجم التبعية له.

- تنسيق وخلق انسجام بين مختلف السياسات الاقتصادية للوصول إلى الهدف الأسمى ألا وهو تحقيق الوحدة الاقتصادية[9].

- تحرير التجارة بين الأطراف من الرسوم والقيود المختلفة المفروضة، وذلك من خلال الإعفاء الكلي لبعض المنتجات من الرسوم الجمركية والتخفيض التدريجي للرسوم والتعريفات الجمركية للمنتجات ذات المنشأ العربي.

- تسهيل تمويل عمليات التبادل التجاري العربي.

- إنشاء علاقة موائمة بين الإنتاج والتبادل التجاري بين الدول العربية وتوفير التسهيلات المالية اللازمة لتحقيق هذا الهدف.

- زيادة التسهيلات بالنسبة للخدمات المتصلة بالتبادل التجاري العربي.

- حماية المنتجات العربية من المنافسة الخارجية[10].

المحور الثاني: واقع التبادل التجاري العربي البيني في ظل تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

يعتبر التبادل التجاري بين دول أعضاء منطقة التجارة الحرة والسياسة التجارية المتبعة دور مهم في عملية التكامل والمتمثلة في السلع والخدمات، كما تعبر عن مستوى التكامل الذي وصلت إليه هذه الدول، وفيما يلي ستتم دراسة واقع التجارة العربية البينية، الهيكل السلعي، الهيكل الخدمي والتوزيع الجغرافي في ظل اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

أولا: التجارة العربية البينية* في إطار تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

تشير التقديرات الأولية الموضحة في الجدول التالي رقم (1) بأن قيمة التجارة البينية حققت نموا جيدا خلال الفترة 2013 – 2014، حيث سجلت الصادرات البينية ما قيمته

116.1 مليار دولار سنة 2013 لترتفع تدريجيا وتصبح 121.2 مليار دولار سنة 2014، أما بخصوص الواردات هي الأخرى سجلت تطورا خلال نفس الفترة حيث ارتفعت من 122.6 مليار دولار سنة 2013 إلى 123 مليار دولار سنة 2014.

جدول رقم (1): يوضح التجارة العربية البينية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بالمليار دولار

	2013	2014	2015	2016	2017	متوسط معدل تغير سنوي
صادرات عربية البينية	**116.1**	**121.5**	**110.3**	**99.4**	**109.3**	
واردات عربية البينية	**122.6**	**123**	**114.7**	**102.5**	**112.5**	
تغير سنوي للصادرات بينية	**3.9**	**3.4**	**-11.8**	**-9.1**	**10.5**	**-6**
تغير السنوي للواردات بينية	**10.8**	**0.3**	**-6.7**	**-10.7**	**-9.4**	**-4.8**
من الصادرات عربية الإجمالية %	**8.8**	**9.6**	**12.4**	**12.3**	**11.1**	
من الواردات عربية الإجمالية %	**14**	**13.5**	**13.5**	**12.9**	**13.9**	

المصدر: برنامج تمويل التجارة العربية، **التقرير السنوي**، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، سنة 2018، ص10.

نتيجة لتبعات الأزمة المالية العالمية وتراجع في أسعار النفط سنة 2014، وبعض التطورات الداخلية السياسية والأمنية خاصة في بعض البلدان مثل اليمن، سوريا وليبيا (الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى) شهدت التجارة البينية انخفاض تدريجي خلال فترة 2015 – 2016 سواء بالنسبة للصادرات أو الواردات البينية، فبالنسبة للصادرات البينية انخفضت من 110.3 مليار دولار سنة 2015 إلى 99.4 مليار دولار سنة 2016، أما بخصوص الواردات البينية فقد تراجعت هي الأخرى من 114.7 مليار دولار سنة 2015 إلى 102.5 مليار دولار سنة 2016، وبخصوص مساهمات التجارة البينية في التجارة الإجمالية الموضحة في الجدول رقم (1) فقد أدى إلى زيادة حصة الصادرات البينية في إجمالي الصادرات العربية من 8.8 % سنة 2013 إلى 12.3 % سنة 2016، ونتيجة لتبعات الأزمة المالية وانخفاض أسعار النفط انخفضت نسبة الواردات البينية في إجمالي الواردات العربية من 14% سنة 2013 إلى 12.9 % سنة 2016.

نظرا للتحسن الطفيف في مستوى نمو الاقتصاد العالمي وقيام مجموعة دول أوبك المصدرة للنفط بتخفيض إمدادات النفط (اتفاق 28 سبتمبر 2016 في الجزائر) للتخلص من تخمة المعروض في أسواق النفط العالمية، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع في أسعار النفط مما انعكس إيجابا في حجم التجارة البينية العربية، حيث ارتفعت قيمة الصادرات العربية البينية من 99.4 مليار دولار سنة 2016 إلى 109.3 مليار دولار سنة 2017 وبالتالي بلغ متوسط معدل التغير السنوي للصادرات البينية خلال فترة 2013 – 2017 هو 6-% ، وبالنسبة للواردات البينية العربية ارتفعت هي الأخرى من 102.5 مليار دولار سنة 2016 إلى 112.5 مليار دولار سنة 2017 حيث بلغ متوسط معدل التغير السنوي للواردات البينية خلال فترة 2013 -2017 هو 4.8-%، أما بخصوص مساهمة الصادرات البينية في الصادرات العربية الإجمالية فقد انخفضت من 12.3% إلى 11.1% سنة 2017، وبالنسبة لمساهمة الواردات البينية العربية في الواردات الإجمالية فقد ارتفعت من 12.9 % سنة 2016 إلى 13.9 % سنة 2017.

الهيكل السلعي للتجارة العربية البينية في إطار تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

تبين الإحصائيات الموضحة في الجدول التالي رقم (2) إلى أن السلع الزراعية تشكل الحصة الأكبر في الصادرات السلعية البينية بنسبة بلغت 19.6% لتأتي المصنوعات الأساسية في المرتبة الثانية بنسبة 18.1%، أما الرتبة الثالثة فهي من نصيب المواد الكيماوية بنسبة 17.9 %، ثم الوقود والمعادن رابعا بنسبة 16.1 % لتأتي بعدها مصنوعات أخرى بنسبة 13.8 %، أما الآلات ومعدات نقل بنسبة 10.4 % وأخيرا سلع غير مصنفة بنسبة 4.3 %.

الجدول رقم (2) : الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية البينية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لسنة 2017 (النسبة المؤوية)

	صادرات السلعية البينية	الواردات السلعية البينية
الوقود والمعادن	16.1	25.3
السلع الزراعية	19.6	20.8
سلع غير مصنفة	4.3	8
المواد الكيماوية	17.9	12.1
مصنوعات أساسية	18.1	17.7
آلات و معدات نقل	10.4	10.1
مصنوعات أخرى	13.8	6.2

المصدر: صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد (الفصل الثامن: التجارة الخارجية للدول العربية)**، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، سنة 2018، ص163.

وبخصوص الهيكل السلعي للواردات العربية البينية تحتل الوقود والمعادن الحصة الأكبر في الواردات العربية البينية بنسبة 25.3 %، لتأتي بعدها السلع الزراعية بنسبة 20.8 % ثم مصنوعات أساسية بنسبة 17.7 % أما رابعا المواد الكيماوية بنسبة 12.1 %، آلات ومعدات نقل في المرتبة الخامسة بنسبة 10.1%، فيما يخص السلع غير مصنفة فقد كان نصيبها 8 % وفي الأخير مصنوعات أخرى بنسبة 6.2 %.

هيكل تجارة الخدمات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى سنة 2017:

تلعب تجارة الخدمات دور مهم في عملية تنمية الاقتصاد وذلك لارتباطها بعدة قطاعات اقتصادية مثل القطاع الزراعي والصناعي وتحسين مناخ الاستثمار وتذليل العقبات أمام التجارة العربية البينية والتخفيض من تكلفتها، كما يمكن التمييز بين نوعين من الخدمات المتحصلات وهي الخدمات التي تقدمها الدولة للخارج والمدفوعات تتمثل في الخدمات التي حصلت عليها من الخارج، وفيما يلي يوضح الجدول هيكل تجارة الخدمات في ظل اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية لسنة 2017 .

الجدول رقم (3) : هيكل تجارة الخدمات في إطار منطقة تجارة الحرة العربية الكبرى لعام 2017

	المتحصلات		المدفوعات	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
خدمات النقل	63.58	31.4	79.55	24.8
خدمات السفر	76.49	37.8	83.23	26
خدمات تجارية أخرى	62.21	30.8	157.02	49.2

المصدر: برنامج تمويل التجارة العربية، **إحصاءات تجارية (تجارة الخدمات في الدول العربية)**، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، متوفر على الموقع التالي: **https://www.atfp.org.ae/**، تم الاطلاع عليه يوم 08 / 05 / 2019، على الساعة 30: 12.

فيما يخص هيكل الخدمات التجارية الجدول رقم (3) فمن جانب المتحصلات بلغت خدمات النقل ما قيمته 63.58 مليار دولار وبنسبة 33.2 % من إجمالي المتحصلات الخدمية، وخدمات السفر بلغت حصتها 76.49 % وبنسبة 37.8 % من إجمالي المحصلات الخدمية، أما الخدمات التجارية الأخرى فبلغت 62.21 مليار دولار وبنسبة بلغت 30.8 % من إجمالي المحصلات الخدمية.

وبخصوص المدفوعات الخدمية العربية فقد بلغت مدفوعات خدمات النقل ما قيمته 79.55 مليار دولار سنة 2017 وبنسبة بلغت 24.8 % من إجمالي المدفوعات الخدمية، وبلغت

خدمات السفر 83.23 مليار دولار وبنسبة 26 % من إجمالي المدفوعات الخدمية، وبالنسبة للخدمات التجارية الأخرى فقد كانت قيمتها 157.02 مليار دولار وبنسبة بلغت 49.2 %.

اتجاهات التجارة البينية في إطار تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

يرتبط التبادل التجاري بين الدول بما تتوفر فيه كل دولة من إمكانيات وموارد اقتصادية هامة، هذا بالإضافة إلى طبيعة العلاقات الاقتصادية التي تربطها مع الدول الأخرى، وفيما يلي سيتم تحليل اتجاهات التجارة البينية العربية من خلال الجدول الخاص بالملحق رقم (1) حيث نلاحظ ما يلي:

فيما يخص الصادرات البينية العربية لأهم الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى :

- تركز صادرات الأردن ي كل من السعودية بقيمة بلغت 806.1 مليون دولار والعراق بقيمة بلغت 518.8 مليون دولار.
- تركز صادرات الإمارات في كل من السعودية بقيمة 7902.8 مليون دولار وسلطنة عمان بقيمة بلغت 7980.1 مليون دولار.
- تركز صادرات البحرين في كل من السعودية بقيمة 1072.4 مليون دولار والإمارات 1073 مليون دولار.
- تركز صادرات تونس في كل من الجزائر بقيمة 582.8 مليون دولار وليبيا بقيمة 402 مليون دولار.
- تركز صادرات الجزائر البينية في كل من تونس بقيمة 708.2 مليون دولار ومصر بقيمة 291 مليون دولار والمغرب بقيمة 124 مليون دولار.
- تركز صادرات السعودية في كل من الإمارات بقيمة بلغت 15314.3 مليون دولار والبحرين بقيمة 5864.9 مليون دولار.
- تركز صادرات ليبيا في كل من الإمارات بقيمة 2071.8 مليون دولار ومصر بقيمة 191.3 مليون دولار.
- تركز صادرات مصر في كل من الإمارات بقيمة 2734.5 مليون دولار والسعودية بقيمة 1547.9 مليون دولار.
- تركز صادرات المغرب في كل من الجزائر بقيمة 198.9 مليون دولار وموريتانيا بقيمة 184.5 مليون دولار.
- تركز صادرات لبنان في كل من الإمارات بقيمة 265.7 مليون دولار وسوريا بقيمة 246.2 مليون دولار.

أما الواردات البينية العربية لأهم الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فنلاحظ ما يلي:

- تركز واردات الأردن في كل من الإمارات بقيمة 995.2 مليون دولار و السعودية 2756.1 مليون دولار.

- تركز واردات الإمارات في كل من السعودية بقيمة 9916.4 مليون دولار وسلطنة عمان بقيمة 3846.8 مليون دولار.
- تركز واردات السعودية في كل من الإمارات بقيمة 8754.9 مليون دولار ومصر بقيمة 2264.6 مليون دولار ، والبحرين بقيمة 1394.5 مليون دولار.
- تركز واردات مصر في كل من السعودية بقيمة 4138.3 والكويت بقيمة 1395.4 مليون دولار.
- تركز واردات السودان في كل من الإمارات بقيمة 1079.2 مليون دولار والسعودية بقيمة 637.8 مليون دولار.
- تركز واردات تونس في كل من الجزائر بقيمة 680.3 مليون دولار والسعودية بقيمة 242.1مليون دولار.
- تركز واردات الجزائر البينية في كل من تونس 578 مليون دولار ومصر بقيمة 320 مليون دولار أمريكي.
- تركز واردات المغرب في كل من السعودية بقيمة 876.3مليون دولار والجزائر بقيمة 544.5 مليون دولار أمريكي.
- تركز واردات موريتانيا في كل من ليبيا بقيمة 152 مليون دولار والجزائر بقيمة 90 مليون دولار.
- تركز واردات ليبيا في كل من الإمارات بقيمة 1351.6مليون دولار ومصر 576.3مليون دولار وتونس بقيمة 544.1 مليون دولار.

الجدول رقم (4) : نسبة مساهمة التجارة البينية في التجارة الإجمالية لتجمعات اقتصادية مختارة لعام 2013

البيان العام	نسبة التجارة البينية
منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	11.55
الاتحاد الأوروبي	62
منطقة النافتا (منطقة تجارة حرة لأمريكا الشمالية)	49
اتحاد آسيان (رابطة دول جنوب شرق آسيا)	26
تجمع دول أمريكا اللاتينية	16
تجمع الكاريبي (منطقة الكاريبي للتجارة الحرة)	14
الميركوسور (تجمع السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية)	15

المصدر: نواف أبو شمالة، **تقييم أداء منطقة تجارة الحرة العربية الكبرى**، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 130، أكتوبر 2016، ص15.

يعتبر هدف الدول الرئيسي من إنشاء تكتلات اقتصادية هو تعميق علاقات التعاون والشراكة بينها بما يسمح برفع معدلات نموها، وهو ما ينعكس إيجابا على حصة التجارة البينية لها بالنسبة لإجمالي التجارة الخارجية، وتتأثر التجارة البينية داخل التكتلات الاقتصادية بالتغيرات الاقتصادية العالمية[11].

من خلال الجدول رقم(4) الذي يوضح نسبة التجارة البينية في التجارة الإجمالية لتجمعات اقتصادية مختارة سنة 2013.نلاحظ أن نسبة التجارة العربية البينية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى هي الأدنى مقارنة بتكتلات اقتصادية أخرى حيث بلغت سنة 2013 نسبتها 11.55 %، بالمقابل بلغت نسبة التجارة البينية في الاتحاد الأوروبي 62% تليها منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية بنسبة 49% أما ثالثا اتحاد آسيان بنسبة 26 % وتجمع دول أمريكا اللاتينية رابعا بنسبة 16 %، دول الميكوسور بنسبة 15% وأخيرا تجمع الكاريبي بنسبة 14 %.

من خلال ما تم تحليله سابقا نستخلص أهم النقاط الرئيسية التالية:

- تشكل أسعار الطاقة عنصرا مهما للتحكم في حجم التجارة العربية البينية.
- بالرغم من إلغاء كافة الرسوم والضرائب، إلا أن التجارة البينية العربية بالنسبة للتجارة الإجمالية ما زالت ضعيفة إلى يومنا هذا. ويشكل الوقود والمعادن الحصة الأكبر من الصادرات والواردات البينية.
- مازال التبادل التجاري داخل المنطقة يتم بين الدول المتقاربة جغرافيا.
- لم تتطور التجارة البينية بما يتناسب مع البنى التشريعية والمؤسساتية بين الدول العربية.
- تجارة الخدمات شهدت نموا ملحوظا إلا أنها تبقى تمثل نسبة ضئيلة بالنسبة للتجارة العربية الإجمالية كما يشكل خدمات النقل والسفر العنصر الرئيسي فيها.
- التجارة الدولية تكاد تتحول إلى تجارة بينية داخل بعض تكتلات اقتصادية خاصة الاتحاد الأوروبي ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية وهو ما يوضحه الجدول رقم (4)، كما أنها تكاد أن تسيطر على معظم التجارة الخارجية العربية، وهو ما اثر سلبا على الهيكل التجاري البيني سواء من جانب السلع أو الخدمات.

المحور الثالث: العقبات التي تواجه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وأهم الحلول المقترحة لمواجهتها.

أولا: العقبات التي تواجه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

يواجه تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى العديد من العقبات، من أبرزها:

- ارتباط الدول العربية مع دول أخرى من خلال الاتفاقيات حيث أن الاتحاد الأوروبي وأمريكا أعطت إعفاءات وتسهيلات جمركية من تلك الموجودة في الاتفاقيات العربية مما أدى إلى إعاقة تنفيذ اتفاقيات التعاون الثنائي والجماعي العربية و تحويل التجارة بدل من خلق التجارة تجاه تلك الدول.

- تعقيد الإجراءات والممارسات الجمركية حيث لا تزال الإجراءات والممارسات الجمركية تعيق انسياب السلع بين الدول العربية ويرجع ذلك إلى تعدد الجهات المسئولة مما يعرض السلع للتلف في كثير من الأحيان، ومن جهة أخرى إدارة الجمارك والجهات المسئولة الأخرى بمراقبة الجودة وحماية المستهلك في العديد من الدول العربية، لا تعترف أحيانا ببعض الهيئات الأجنبية المختصة بتسليم شهادات الجودة والمواصفات الدولية للسلع المستوردة[12].

- المبالغة في طلب استثناءات جمركية مما يؤثر على الالتزامات المترتبة على الدول الأعضاء في المنطقة[13].

- انعدام الشفافية وتدفق المعلومات خاصة فيما يتعلق بالإجراءات الإدارية والسياسات الاقتصادية المختلفة التي تشكل عنصر أساسي في عملية تنفيذ المنطقة[14]، حيث تقوم بعض الدول العربية الأعضاء في المنطقة بعدم الإفصاح عن الإجراءات والقوانين التي تتخذها وإبلاغها لدى الأمانة الفنية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حتى تقوم بتوفيرها لكافة الدول العربية في المنطقة، ليفاجأ المُصَدر من الدول العربية الأعضاء في المنطقة بوجود هذه الإجراءات وتغير في الرسوم أو المواصفات أو المقاييس يؤدي تطبيقها في بعض الأحيان إلى خسائر هامة في السلع وإعاقة نفاذها إلى الأسواق العربية[15] .

- تشابه الهيكل الاقتصادي والاجتماعي في الدول العربية أدى لحدوث تخوف من فتح الأسواق العربية على بعضها البعض وأدى لتشابه في الصناعات التصديرية، إلى جانب ضعف القاعدة الإنتاجية وانخفاض مستوى التصنيع في الدول العربية، ما جعل الاقتصاديات العربية

تفتقر لتشكيلة واسعة من المنتجات، ما دفعها للتوجه إلى الدول الأجنبية ذات القواعد الإنتاجية القوية والمتنوعة على حساب التجارة البينية العربية.

- الهيكل السلعي للتجارة العربية حيث ترتكز الصادرات العربية في المواد الأولية (البترول، الغاز، القطن، ....ألخ) التي تجد أسواق استهلاكية مستقرة في الدول الصناعية كأوروبا، اليابان، والولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك طبيعة الواردات العربية المتمثلة في المواد الغذائية والمنتجات الصناعية وهي سلع تنتج بكميات غير كافية أو لا تنتج بالأقطار العربية، ما يعكس ضعف التجارة العربية البينية[16].

- عدم توافر الإرادة السياسية الصادقة على مستوى القيادات العربية للدخول في ترتيبات تجارية، مثلا: تفضيلية لتحرير التجارة البينية، إما لعدم اقتناع هذه القيادات بجدوى التكامل الاقتصادي العربي، أو تفاديا للتكلفة التي تتحملها من جراء تبنيه[17].

- بروز ظاهرة التكتلات الإقليمية: شهدت العقود الماضية قيام العديد من التكتلات الاقتصادية الإقليمية التي أخذت صورا وأشكالا جديدة بين الدول المتقدمة والدول النامية في سبيل تحقيق المزيد من التكامل السياسي وزيادة القدرة على المساومات في المفوضات الدولية ولذلك فإن المنطقة العربية وباعتبارها تشكل تكتل اقتصادي كبير يضاهي التكتلات الاقتصادية الدولية الكبرى وبحكم موقعها الجغرافي ستكون من بين مجموعات الدول النامية الأكثر تأثرا بتطورات الاتحاد الأوروبي باعتبارها الشريك التجاري الأول له[18].

- الأزمات العالمية الحادة: امتدت آثار الأزمة إلى التدفقات التجارية العربية من خلال عدة عوامل محلية وخارجية، فقد أدى انكماش الطلب العالمي على النفط والتراجع في أسعاره العالمية إلى انخفاض حاد في الصادرات النفطية للدول العربية[19]، ومن المتوقع أن تتأثر سلبا بهذه الأزمة بما يشمل مرافق التجارة من موانئ وقنوات مائية [20].

ثانيا: الحلول

المعيقات والمشاكل التي تواجه منطقة التجارة الحرة يمكن التغلب عليها بإتباع عدة سبل تمكننا من التقليل أو القضاء عليها، من بين هذه الحلول على سبيل المثال:

- تحديث أساطيل النقل العربية لتحقيق القدرة التنافسية والتنسيق بين الأساطيل العربية بالنسبة للخطوط العالمة لديها،بهدف زيادة مساهمتها في نقل التجارة العربية[21].

- توفر العزم والإرادة السياسية لأن ذلك سيبقى من أبرز العوامل التي تؤثر في تطبيق وتفعيل جميع الاتفاقيات الخاصة بالاندماج الاقتصادي[22].

- تنويع الهيكل الإنتاجي في الدول العربية من خلال مزيد من الاستغلال الأمثل للموارد والثروات المتاحة، لأن التنوع الإنتاجي أساس لأي تكامل إقليمي اقتصادي.

- تطوير مناهج وأساليب التربية والتعليم والبحث العلمي والتقني بما يتلاءم مع أهداف التنمية المستدامة، حيث أن التعليم العالي يشكل القاعدة الأساسية لبنية الاقتصاديات القائمة على المعرفة، وتحقيق التنمية المستدامة وصولا إلى مجتمع المعرفة القادر على مجابهة جميع التحديات في المستقبل[23].

- إنشاء مركز بحوث عربي يقوم بتوفير المعلومات الكاملة والشاملة عن الأنشطة الاقتصادية والتجارية العربية فضلا عن إجراء الدراسات والبحوث التي تعزز من مسيرة وتفعيل التجارة البينية العربية.

- تحسين التعاون مع الإدارات الجمركية التي تشكل الجهاز الأكثر الماما بأمور التجارة الخارجية.

- العمل على تحقيق الكفاءة في التجارة من خلال خفض عملية التبادل عبر استخدام تكنولوجيا المعلومات، وتطوير أنظمة العبور بما يتلاءم مع التقدم التكنولوجي في مجال الاتصالات.

- العمل على خلق وعي عام لدى المواطن العربي بفرص خلق طلب على السلع العربية المنتجة محليا بعد الاهتمام بتحسين نوعية المنتجات وأساليب التغليف ومتطلبات الجودة[24].

- العمل على ربط مراكز البحوث العلمية العربية ببعضها البعض، من أجل الاستفادة أكثر من البحوث العلمية وتوسيع نطاقها والعمل على بناء قاعدة تكنولوجية عربية تخدم المصالح الاقتصادية العربية.

- العمل على تبني إستراتجية الإنتاج من أجل التصدير في المنطقة العربية من خلال تخصص كل دولة في السلع والخدمات التي تمتلك فيها ميزة نسبية وتنافسية، مما يؤدي إلى إعادة هيكلة الاقتصاديات العربية وتحويلها إلى اقتصاديات تكاملية.

- الإسراع في وضع إستراتجية فعالة وتهيئة المناخ المناسب لجلب الأموال العربية من خارج الدول العربية لاستثمارها في الداخل، وكذا تشجيع عودة الكفاءات العربية المهاجرة[25].

- تحرير تجارة الخدمات حيث أن ذلك سوف يؤدي إلى تعزيز المنافسة وتقديم خدمات تتسم بانخفاض كلفتها وتحسين نوعيتها، مما يساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

وإعادة أرصدة المستثمرين في الدول العربية، هذا بدوره له أثر ايجابي على الدخل والنمو الاقتصادي[26].

الخاتمة:

تعتبر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على أنها اتفاق متعدد الأطراف، يتم فيها إلغاء التعريفة الجمركية والقيود غير جمركية بين الدول العربية الأعضاء في المنطقة مع الإبقاء على نفس التعريفة الجمركية لكل دولة مع العالم الخارجي، وتم وضع البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وفقا لأحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية والتي تأسست سنة 1987م، والقواعد المنظمة للتجارة العالمية، كما تهدف منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى تطوير وتنمية التجارة العربية البينية، حيث ساهمت ومنذ دخولها حيز التنفيذ سنة 2005 إلى زيادة حجم التبادل التجاري العربي البيني، وذلك نتيجة التقليل من الحواجز التجارية وتسهيل انتقال السلع ذات المنشأ الوطني في الدول العربية، إلا أن هذه الزيادة لا ترقى إلى المستوى المطلوب وبما يتناسب مع البنى التشريعية والمؤسساتية بين الدول العربية، حيث بلغت نسبتها في التجارة العربية الإجمالية في حدود 11 – 12 %، وذلك نتيجة جملة من المشاكل والعقبات أهمها ضعف البنية التحتية لدى الدول العربية، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع في تكلفة النقل وصعوبة التسويق، مما جعل من التبادل التجاري العربي البيني سواء الصادرات أو الواردات تتركز بين الدول المتجاورة جغرافيا هذا من جهة، ومن جهة أخرى ارتباط معظم اقتصاديات الدول العربية بالعالم الخارجي عن طريق اتفاقيات التجارية مثل منظمة العالمية للتجارة، الشراكة الاورومتوسطية ومناطق التبادل الحر الثنائية وهذه تفرض أولوياتها في أغلب الأحيان على العلاقات الاقتصادية داخل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ناهيك عن ضعف الإرادة السياسية لدى الدول العربية من أجل تشكيل روابط اقتصادية متينة فيما بينها، وفي الأخير تم التوصل إلى عدة حلول من أهمها ضرورة الاهتمام بالبحث العلمي والتكنولوجي والذي تعتبر الدول العربية الأعضاء في المنطقة ضعيفة في هذا المجال ويعتبر من أهم أسباب فشل استراتجيات التنمية في الدول العربية وعدم قدرتها على منافسة اقتصاديات الدول المتقدمة، التنويع الاقتصادي وذلك من أجل تقوية الهيكل الإنتاجي ورفع كفاءة وجودة المنتجات الأمر الذي يؤدي إلى التقليل من الاعتماد على دول من خارج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

قائمة الهوامش والمراجع:

[1] بوكزاطة سليم، **إقامة منطقة التبادل الحر الاوروموتوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، سنة 2014 – 2015، ص16.

[2] نيفين محمد إبراهيم طريح، **أثر تسهيلات التجارة في التجارة البينية لدول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، مصر، العددان 57 – 58 / شتاء – ربيع، سنة 2012، ص 48.

[3] قدي عبد المجيد، البحري عبد الله، **التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق**، مجلة الاجتهاد للدراسات الاقتصادية والقانونية، العدد2، المركز الجامعي بتمنغاست، الجزائر، جوان 2012، ص356.

[4] لبعل فطيمة، **المناطق الحرة العربية ودورها في تنمية التجارة العربية البينية (المنطقة الحرة المشتركة الأردنية السورية 2000-2010)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، سنة 2011 -2012، ص29.

[5] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير متابعة الأداء لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في المجال الزراعي**، الخرطوم، السودان، ديسمبر 2001، ص20.

[6] العالية الشرع، **أثر اتفاقيات التعاون والشراكة على حجم التجارة العربية البينية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر، سنة 2010، 2011، ص131.

[7] نسيم حسن أبو جامع، **التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة العربية الحرة (الحالة الفلسطينية)**، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم العلوم الإنسانية، المجلد 12، العدد 1، سنة 2010 ص ص: 945 – 946.

[8] فرج شعبان، **التجارة والاستثمار البينيان كمدخلين للتكامل الاقتصادي العربي**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة شلف، الجزائر، سنة 2005، ص8.

[9] ونوغي فتيحة، لرقط فريدة، **التكامل الاقتصادي العربي بين المقومات والمعوقات**، مداخلة مقدمة للندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية –الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، يومي 8-9 ماي 2004، ص4.

[10] خير الدين بلعز، رابح خوني، **التجارة الخارجية بين الترتيبات التجارية الإقليمية والنظام التجاري متعدد الأطراف**، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائر في الألفية الثالثة واقع ورهانات المستقبل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الطارف، الجزائر، يومي 23 -24 نوفمبر 2014، ص11.

* **التجارة البينية:** هي التجارة التي تقوم على تبادل الصادرات والواردات بين الدول الأعضاء في تكتل اقتصادي معين مثل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

[11] محمد زيدان، محمد يعقوبي، **تأثير الأزمة المالية العالمية الراهنة على المبادلات التجارية البينية داخل التكتلات الاقتصادية للدول النامية (دراسة حالة الميركسور آسيان، ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى)**، الملتقى الدولي الثاني حول التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، يومي 26 – 27 فيفري 2012، ص 14.

[12] محمد عبد الله شاهين، **التبادل التجاري الإسلامي (المقومات والتنمية في ظل التحديات العالمية المعاصرة)**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، سنة 2014، ص ص: 162 – 165.

[13] أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، **اقتصاديات الوطن العربي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ط1، سنة 2013، ص239.

[14] بورحلة ميلود، **إشكالية انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التقييم والآفاق**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، سنة 2010 -2011، ص144.

[15] وهيبة بن داودية، **انعكاسات منطقة التجارة الحرة العربية على لتجارة البينية لدول شمال إفريقيا**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة شلف، الجزائر، سنة 2013 - 2014، ص96.

[16]لبعل فطيمة، **مرجع سابق**، ص201.

[17]خليفة موراد، **التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الأطروحات النظرية والمرجعية القانونية (تجارب وتحديات)**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة باتنة، سنة 2005-2006، ص: 143.

[18] شوقي جباري، **تدويل أعمال الشركات المتعددة الجنسيات بين المكاسب والمخاطر على الدول النامية**، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر، العدد1، سنة 2014، ص78.

[19] جمال الدين زروق، **التجارة الدولية والعربية وتمويلها وضمان ائتمان الصادرات في أعقاب الأزمة العالمية**، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، سنة 2011، ص27.

[20] ولد محمد عيسى محمد محمود، **آثار وانعكاسات الأزمة المالية والاقتصادية على اقتصاديات العربية**، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 20 / 21 أكتوبر 2009، ص6.

[21] وصاف عتيقة، آثار **تحرير تجارة الخدمات على التجارة الخارجية في الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، سنة 2013-2014، ص344.

[22] المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، الاتحاد العربي لتنمية الصادرات الصناعية، **انعكاسات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على تنمية التجارة العربية البينية**، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 15 -16 أكتوبر 2012، ص12.

[23] يوسف مروش، **تحرير التجارة البينية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية (دراسة مقارنة بين دول اتحاد المغرب العربي ودول مجلس التعاون الخليجي)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، سنة 2018، ص305.

[24] وهيبة بن داودية، مرجع سابق، ص ص: 129-135

[25] الجوزي فتيحة، **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي في ظل العولمة**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2005-2006، ص132.

[26] عقبة ريمي، عبد الحق طير، **أثر تحرير التجارة الدولية للخدمات على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لمجموعة من الدول العربية خلال الفترة (2000-2015)**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 03، ديسمبر 2017، ص161.

27- برنامج تمويل التجارة العربية، **التقرير السنوي**، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، سنة 2018.

28- صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد (الفصل الثامن: التجارة الخارجية للدول العربية)**، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، سنة 2018.

29- برنامج تمويل التجارة العربية، **إحصاءات تجارية (تجارة الخدمات في الدول العربية)**، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، متوفر على الموقع التالي: **https://www.atfp.org.ae/**، تم الاطلاع عليه يوم 08 / 05 / 2019، على الساعة 30: 12.

30- نواف أبو شمالة، **تقييم أداء منطقة تجارة الحرة العربية الكبرى**، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 130، أكتوبر 2016.

قائمة الملاحق:

الملحق رقم (1): اتجاهات التجارة العربية البينية لسنة 2017.

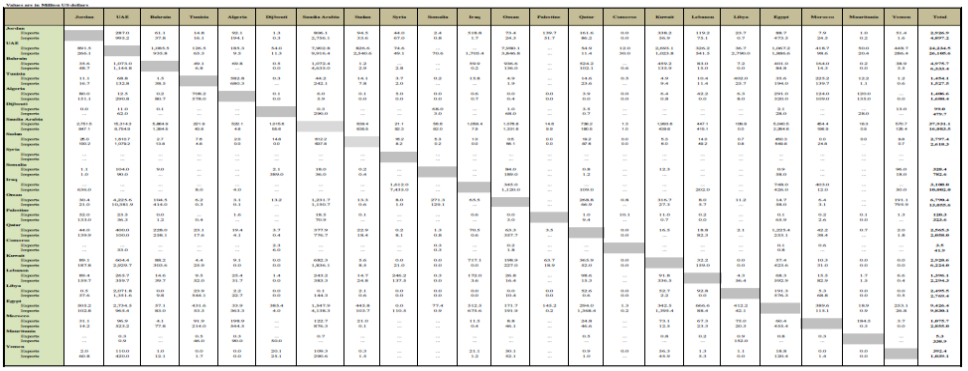

المصدر: برنامج تمويل التجارة العربية، **إحصاءات تجارية (اتجاهات التجارة العربية البينية)**، نفس المرجع السابق، تم الاطلاع عليه يوم 13 / 05 / 2019، على الساعة 7:35.